

إصلاح السجون المصرية واجب على كل حاكم عادل للأستاذ محمد لطفي جمعة

“قد ثبت الإحصاء أن الرحمة والحنى في السجون أدتا إلى التقليل
من الإجرام وأن القسوة وسوء المعاملة أدتا إلى ازدياده” .
دائرة المعارف البريطانية ص ٨ ج ٣٢

١ - إذا قلنا نظرنا في لائحة السجون النافذة الآن والمعمول بها في أنحاء البلاد، ألفياها
قد تعدت حدود الأربعين سنة ، في عصر كل شيء ، فيه يتحرك ، ويسير مسرعا إلى الأمام .

وقد فكرت وزارة الشؤون الاجتماعية في إصلاح السجون إصلاحا شاملا ، لأن هذا
التشريع ينبغي أن يصدر عن مجلس النواب لتشارك الأمة في وضعه ، ولضرورة الإصلاح
في تلك الناحية ضرورة صارخة ، صاخبة ، مستغيثة مستنجدة بكل قوة في السماء وفي الأرض ،
لمصلحة المجتمع المصري ومصلحة السجون نفسها .

٢ - وليست غايتنا في هذه المقالة أن ننتقد النظام الحالي المعمول به في مصر ،
والنافذ على عشرات الألوف ، وإنما غايتنا أن نبرر ضرورة الإصلاح ، وأن نساهم ولو
بقليل من الرأي في معونة الناهضين .

فأول ما يأخذه الناظرون في هذه الحالة الروح العسكرية التي تسيطر على جو السجون
ونظمها ، والنظام العسكري مشهور في كل العالم بأنه في حاجة إلى الملاينة والنهين ، لا انطبع
عليه من التشديد في التطبيق ، وكل الذين يدخلون السجون أشخاص مدنيون وما وجودهم
في السجون إلا لفترة قصيرة أو متوسطة من أعمارهم ، ثم يردون إلى المجتمع المدني الذي
فيه حياتهم وأعمالهم وصلاتهم بجميع الناس . تخضعوهم للنظم العسكرية البحتة يؤثر في أخلاقهم
وطباعهم تأثيرا شديدا قل أن يفارقهم بعد أن يتوب الله عليهم من الإجرام ومن فترة التكفير
عن السيئات التي قارفوها . نعم إن في إدارة السجون عنصرا مدنيا ولكنه لا يتجاوز الأطباء
والمرضى وجماعة الكتاب ولكن هؤلاء أيضا يخضعون للنظام العسكري بحكم العادة
والاحتكاك والاثربطول العشرة وخصوصا بالسلطة التي يارسونها حيال السجناء .

ويؤخذ على النظام الحالي تقسيم السجون إلى درجات ثلاث هي الليانات والسجون

العمومية والسجون المركزية لأنه تقسم عتيق بال كان متبعا في أوروبا منذ سبع وسبعين سنة ، قبل أول إصلاح جلدى حدث في بلجيكا في سنة ١٨٧٦

وقد استجد في مصر درجتان لم يفكر فيهما واضعو اللائحة ، وهما إصلاحيات الرجال وسجون الأحداث . هاتان الدرجتان قد استجدتا بسبب اقتراح بعض رجال القانون الذين شهدوا المؤتمرات الدولية وزاروا سجون أوروبا وأمريكا باحثين وفاحصين ومنقبين .

أول ما يلفت نظر المصلح في أمر السجون المصرية التفريق بين الجريمة والعقاب ، فإن دلماء التشريع الجنائي الأوروبي يفعلون أوثق الصلات بين الأمرين ، وواضع نظام العقوبة هو واضع نظام الإدارة التنفيذية التي لا تنفك عن حكم القاضي الصادر بالعقوبة لأن قانون العقوبات لا تطبق مواده على المذنبين دون أن يعرف القاضي طريقة التنفيذ وظروفه ليقدر بنفسه مدى الأثر في شخصية المذنب ، ووسيلة استرداده للمجتمع بعد قضاء مدة سجنه ، حتى ولو كان الحكم مؤبدا (أى ينتهى بانقضاء خمس وعشرين سنة كاملة) فقد دل الاختبار على أن رجالا قضوا هذه المدة الطويلة الألفية وخرجوا بعدها وخالطوا المجتمع وعاشوا فيه . وقد رأى أهل هذا الجيل الراهن سجناء سياسيين خرجوا مؤقتا من السجون ليؤدوا امتحانات في بعض فرق كليات الجامعة ، فدهشوا وأشفقوا ، لأنهم لا يعلمون أن بعض سجون أمريكا تحتم على سائر المذنبين الذين تؤهلهم أعمارهم واستعدادهم وأخلاقهم ليدرسوا دراسة جامعية كاملة ألا يرحوا السجون إلا بعد نيل الدرجات العلمية وإيجاد أعمال حرة تليق بمؤهلاتهم ، فليس إذن تقدم سجين أو اثنين أو عشرة إلى الامتحان ، مقيدا أو طليقا مصحوبا بمحارس في إحدى ردهات الجامعة المصرية بالأمر العجيب ، حيال ما تم من الإصلاح الانساني في بلاد الغرب منذ خمسين أو ستين سنة .

٣ — إن نظرية العقاب على الجريمة قديمة ، ولكنها كانت أولا بمثابة انتقام المجتمع من الجاني ، حتى يفعل به مثل لما فعل بالجاني عليه ، عملا بمبدأين ، الأول عام وهو "الجزاء من جنس العمل" والثاني خاص وهو "السن بالسن والعين بالعين" . ولم يكن هذا القول الثاني مجرد تهديد أو إرداب للجماعة . أما الحال في أوروبا فقد قال عنه العلامة الفرنسي جيزو " إن الهيئة الاجتماعية في العصور الغابرة لم تجد وسيلة تدفع بها الأذى عن نفسها إلا بمقابلة القوة المادية بمثلها ولم تكن ترمي بالامعان في القتل (القصاص) والافراط في التشديد إلا الى حماية المجتمع والدود عن الضعفاء ، ولذا نرى المؤرخين الذين عاصروا الأمراء المشهورين بالقسوة يمدحونهم ويفخرون بهم . وكان هؤلاء الأمراء في الواقع جديرين بهذا الثناء لأنهم انصرفوا إلى تطهير الاجتماع من الوحوش وقطاع الطريق .

ورأى شيزار بيكاريا (Becaria) (ميلانو ١٨٠٠) مظالم التنميد للعقوبات في السجون الإيطالية فقال "إن كل عقاب غايته أبعد من الاحتفاظ بالمجتمع بعد عقابا غير مشروع".

بيد أن كل مقاصد العقوبات وقضائها في السجون كانت ترمى إلى احتفاظ المعاقب بشخصيته وكرامته والحرص عليهما، حتى لا تهترا بعد قضاء العقوبة، لأن السجن ليس انتقاما ولا أخذا بالنار، بل عمل دفاعي ضد الجريمة، ومحاولة جدية شريفة لإصلاح الجاني الذي هفا. ولم تكن هذه الفكرة حديثة العهد بل متاهية في القدم. وهذه فرنسا التي حملت علم الحرية منذ مائة وستين عاما كانت العقوبات فيها تتمدى الآباء إلى الأبناء والأخوة، وكان الصغير القاصر والمجنون غير المسئول لا شفاعة لهم ولا عفو عنهما ولا تخفيف، وكانت الهيئة التنفيذية تحاكم الجثث والجيف وتعكم عليها، ويحكم القضاة في بعض الأحيان على الحيوان، وبعض للعقوبات كالموت المدني ومصادرة أملاك الجاني أخف وطأة من الجلد العاني وقطع اللسان أو الشفة. وكانت غاية هذه العقوبات جميعها التعذيب والأذى، ولم يقصد بها إلى إصلاح الجاني مطلقا. وكانت السجون في حال يرثى بها لمن يسجن فيها فازدادت الجرائم زيادة هائلة، وبالجملة كان المجتمع ينظر إلى المذنب نظرة العداوة والحقد والانتقام، ورغبة القضاء عليه قضاء مبرما مهما صغرت جريمته. فضج الضمير الإنساني في أنحاء العالم المتمدين على هذه النظرية التي كانت تؤدي إلى الحكم بالإعدام على أية جريمة مهما صغرت.

٤ — وإنك تلمح أشباح هذه الشدة في لائحة السجون المصرية الحالية.

ففى الفصل الثانى عشر تجد المادة ٧٣ التى نصها :

"كل مسجون يقع منه أمر من الأمور الآتية يعد مخالفا لأمرنا هذا : (أولا) الخروج من طاعة أوامر مأمور السجن أو أى مستخدم به ، (ثانيا) عدم احترام أى موظف أو مستخدم أو مندوب أو زائر للسجن (كذا) .

وهذه تبعات واسعة للغاية ، لا يمكن تعديدها ، حتى أن الرقيق لا يخضع لها فى بيت مولاه ، فضلا عن رجل يدفع دينه للمجتمع بجريمته . وانظر الآن إلى العقوبات الداخلية المعرض لها السجين أثناء أداء دينه للمجتمع إذا هفا أو أخطأ .

مادة ٧٤ — لما مأمور السجن أن يعاقب على المخالفات المتقدمة (ومنها الغناء أو التصفيير والامتناع عن قبول الأوامر الخصوصية) بالحبس "الانفرادى" مدة لا تتجاوز أسبوعا (أى الوضع فى الزنزانة) — القصر على الأغذية الخاصة بالخرافات مدة "سبوع" . ومن ناعقوبات الإضافية الدبيب الجسماني بحيث لا يزيد عن أربع وعشرين جملة للسجون الذين يهدون

من العمر ثمانى عشرة سنة على الأقل - التكيل بالحديد مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر . وقد يبلغ الجلد ستة وثلاثين جلدة بزنخة بشكل مخصوص يمينه لمفتش العمومى ، وهى المسماة " القط ذو الأذنان السعة " .

وفى المسادة ٨٤ يجوز للسجائين ورجال الحفظ المكلفين بالمحافظة على المسجونين أن يستعملوا أسلحتهم الدارية ضد المسجونين فى بعض الأحوال . ويلاحظ أن المسجون أعزل فى جميع الأحوال ، وإذا حاول الهرب فإن محاولته هذه لا تستحق عقوبة ارمى بالرصاص . وقد رأى الشارع بعد ثلاث عشرة سنة من تاريخ اللائحة أن عقوبة التكيل بالجلد لثلاثة أشهر أمر لا يطاق ، فعُدلها فى سنة ١٩١٣ بتحديدتها بأسبوع واحد ، ويجرد التعديل من ثلاثة أشهر أى اثنى عشر أسبوعا لى أسبوع واحد ذلك على زيادتها عن حقيقة وجوبها اثنى عشر ضعفا استمر العمل به من ١٩٠١ الى ١٩١٣

وكان الشارع المصرى يرى أن المواطن المصرى فى سجن بلاده يتحمل ما لا يتحملة المذنب الأجنبى المسجون الباع للحكمة المخالطة بفعل للأجنبى نظاما خاصا وفى ٢٥ مارس سنة ١٩١٤ ، فبوضع فى مكان سجنه ثمانية عشر مزا مكبها ، ويتريض ساعتين فى النهار وعنده سرى ومرتبعة ومخدة وفوطه وفرشة شعر ومشط معدن وغطاء وملاءة فرش ولا فوف ، ومانو بلحقائه وكوبة ولا يمس ثياب السجن وتغلب به أطعمة من الخارج بواسطة متعهد وعقوبته فى حالة الإخلال بالأوامر لا تتجاوز الحبس فى غرفة الجزاء ثلاثة أيام وأكل الخبز والماء . مع أن انفصله أن يزوره فى أى وقت شاء لجنده ورفع ظلامته . والمقارنة بين هذا المدير الانسار للسجين الأجنبى الذى ألفت به حوادث الدهر فى السجن المصرية ، وبين النمام الآخر الموضوع للمذنب الوطنى يجعل الأجنبى فى صفوف السادة والأعيان ، لأنه لا يحتفظ بأحد من السجناء ويمش عيشة هيئة لسيه ، ويستطيع أن يتظلم فى أى وقت مما يقع عليه من الشدة ، وهذه حال لم يكن يتمتع بها حتى المذنب السياسى المصرى .

٥ - أما المنوعات فمعرفة للكتابة ونحن نقرر منع الخمر والمخدرات والسوم والأسلحة ولكن لا نقرر منع الدخن والخلوى ، وقد سبب منع هذين الصنفين جرائم وشروا كثيرة ، فضلا عن أن الحرمان من الحرية كاف للاح . وعندك من يقول وجود طبقات تعد السجن نعمة فيجر ودعما يستحقوا لعجزهم عن القوت والكدوة والمنامة خارج السجن . فلو ساءنا بصحة هذه النظرية ، لكان عدرا أفصح من ذنباء ، لأنه اعتراف بسوء حال المجتمع المصرى حتى لا يحد فيه الرجل العادى قوته . فيصطر لاعتراف جريمة بأوى أن السجن طاعما كاسيا .

وإن كان هذا المثل قد ضرب لتبرير الشدة في تنفيذ العقوبة واتخاذ العلة وتمحل الأعذار فقد رد على المتمسكين به أحد خول علماء الاجتماع العرب بل هو أعظمهم شأنًا وأعلامهم مكانة . وهو العلامة ابن خلدون قل في ص ٧٥ من مقدمته الخاتمة الأثر يدال على معاييب الشدة في العقاب "إن معاناة أهل الحضر للأحكام مفسدة للبأس فيهم ذاهبة بالمنفعة منهم وذلك أنه ليس كل أحد مائل أمر نفسه إذ الرؤساء والأمراء المسالكون لأمر الناس قليل بالنسبة إلى غيرهم ، فمن الغالب أن يكون الإنسان في ملكة غيره ولا بد ، فإن كانت الملكة رفيقة وعادله لا يعاني منها حكم ولا منع وصد ، كان من تحت يدها مدلين بما في أنفسهم من شجاعة أو جبن واثقين بعدم الوازع حتى صار لهم الادلال جبلة لا يعرفون سواها . وأما إذا كانت الملكة وأحكامها بالقهر والسطوة والاختافة فتكسر حينئذ من سورة بأسهم وتذهب المنفعة عنهم لما يكون من التكاسل في النفوس المضطهدة .

"وأما إذا كانت الأحكام بالعقاب فذهبة للبأس بالكلية لأن وقوع العقاب به ولم يدافع عن نفسه يكسبه المذلة التي تكسر من سورة بأسه بلا شك . وأما إذا كانت الأحكام تأديبية وتعليمية وأخذت من أيام الصبي أثرت في ذلك بعض الشيء لتربته مع المخافة والالتقيد فلا يكون مدلا ببأسه ولذا تجدد البعيدين من العرب أهل البدو أشد بأسا ممن تأخذ بالأحكام (أى الخاضع للأحكام في الحواضر من أهل المدن) وتجدد أيضا الذين يعانون الأحكام ولم تكنها من لدن مرابهم (أى من عهد صباهم في التربية) في التأديب والتعليم في الصنائع والعلوم والديانات ينقص ذلك من أسهم كثيرا ولا يكادون يدفعون عن أنفسهم عادية بوجه من الوجوه . ولما تناقص الإعقاد في الناس وأخذوا بالأحكام الوازعة (أى القوانين الوضعية والشرائع الأرضية) ورجع الناس إلى الحضارة وخلق الانقياد إلى الأحكام نقصت بذلك سورة البأس فيهم (أى نخوة الرجولية والشهامة) فقد تبين أن الأحكام السلطانية والتعليمية مفسدة للناس لأنها مما تؤثر في أهل الحواضر في ضعف نفوسهم وخضد الشوكة منهم بمعاناتهم في وليدهم وكهولهم ، والبدو بمنزل عن هذه المنزلة لبعدهم عن أحكام السلطان ولهذا قال محمد بن زبيد في كتابه : إنه لا ينبغي للؤدب أن يضرب أحدا من الصبيان في التعليم فوق دلالته سواط . " انتهى كلام ابن خلدون وهو جوهرة ثمينة وذخيرة فريدة وحجة هذا العالم الفرد على صدق نظره في أحوال المجتمع كأنه من أبناء هذا الجيل ، لا من أهل الأجيال السالفة . وقد أثبت أن استعمال الشدة مع المحارب في ميدان الوغى مكروه لأنه يذهب بشهامته وهو حر طليق ومختصر ، فإياك باستعمال الشدة مع السجين الأعزل الذي لحقه بذلك بحبسه وخضوعه لأداء دينه للمجتمع . إلا أن هذه الخطوة الحسيرة بأن تعدم شخصيته وتقضى على حياته

المعنوية الى الأبد. وقد كان في مقدمة ابن خلدون باحث لعلماء أوروبا أنفسهم فسموا الضرب وانتعذب الجحاني في المدارس والمنازل والسجون .

٦ — فلنلق الآن نظرة سريعة على إصلاح السجون في أوروبا الذي بدأ في سنة ١٨٧٦ في بلجيكا ، فقد ألغى الحبس الانفرادي ، قنيتها انجلترا بفضل القانون الذي قدمه مستر اسكويت عقيب مدة السجن التي قصاها أوسكار وايلد في ليان رديج وقد كاد عقله يذهب من الحبس الانفرادي بعد أن قلمت أظفاره الدامية من تكسير الحجر .

ويباح في أوروبا وأمريكا لكل سجين أن يقرأ ويكتب ويراسل أهله وأصدقائه ويمارس الصنعة أو الفن الذي يميل إليه لأن نظرية الإدارة التنفيذية في السجون متجهة نحو استرداد السجين الى المجتمع أى إقالة عثرته ، لا مساعدة لدهر والحظ العائر على تضيقه وإهدار إنسانيته وتخصيته الى الأبد . وهم يعتبرون المجرم مريضاً يمكن شفاؤه بالعلاج .

أما في الولايات المتحدة فالسجون مدارس ومعاهد ومستشفيات ، يباح فيها التدخين كما هو مباح في كل سجون أوروبا ماعدا مملكة واحدة . وفي سجنى الميرا وكونكورد لايسى السجن سجننا ولا السجن سجننا بل يقال عنه "مقيم" ، ويمنح حق التعليم العالى وممارسة صناعة شريفة . والمذهب في هذين السجون ، وفي عشرات أخرى استجذبت في بقية الولايات يعامل بالحنان والرحمة ، ويوضع موضع الشفقة لا موضع الذل والصغار والانتقام . وقد صدر تشريع يقضى بخلق رجل جديد من المذهب المحكوم عليه ، أى بتغيير أخلاقه عن طريق الحسنى والعناية وتطبيق ثلاثة عناصر في إصلاحه وتقويمه :

أولاً — طريق الرياضة البدنية .

ثانياً — طريق التعليم المدرسى والجامعى .

ثالثاً — طريق الصناعات والفنون .

ففى الرياضة البدنية يمارس الألعاب الرياضية والتدريب العسكرى فى نطاق واسع . ومن بين وسائل التقوية الجسدية استعمال الحمام التركى (أى معالجة المقيم بالبغار والماء الساخن والتدليك) .

والعنصر الثانى وهو التعليم المدرسى ، يحتم اقتضاه على المقيم أن يبدأ تعليمه من جديد وتقدم له الكتب الابتدائية والثانوية والجامعة ويندب أساتذة من الجامعات لإلقاء المحاضرات النهارية والليلية ثلاث مرات فى الأسبوع ، كل مرة تستغرق نصف اليوم تقريباً ، وهناك مكتبة ثمينة فيها أحدث المؤلفات ومعمل للكيمياء والطبيعة والعلوم التجريبية ومرصد للتخصص فى علم الفلك ، ومن ظهر نبوغه فى فن أو علم يشجع على التبحر فيه ويعنى به

عناية خاصة، وقد تخرج من هناك كتاب نشروا مؤلفاتهم وقد نجح بعضها نجاحا كبيرا وطبعت منه عشرات ألوف النسخ ومنها كتاب الفجر الجديد .

والمنصر الثالث وهو التعلم الصناعي، يقضى بأن يتفرغ "المقيم" ثلث وقته في ممارسة صناعة يدوية أو فن جميل بحسب استعداده . ومما نذكره تأييدا لهذا الرأي أن مصاحبة السجنون اكتشفت بالمصادفة أستاذنا تخصص في تعليم بعض السجناء فن نحت التماثيل فصنعوا من حجر البازيليت الأسود ومن الأحجار الجيرية البيضاء تماثيل تعد آية في الفن حتى أن بعضهم نحت تماثلا بحلالة المرحوم الملك أحمد فؤاد نال إعجاب كل من رآه . وقد زينوا مدخل مزرعة طره في الليمات المشهورة بهذا الاسم بتماثيل أبي الهول وأسود وغيرها وجعلت المصلحة لإنتاجهم معرضا . ولكن هذه الناحية قلقة من فلتات الدهر ولم تأت تبعا لخطة صر، سومة أو منهاج موضوع .

٧ — وتطيع في سجن المير جريدة يومية يقوم بتحريرها وتصحيحها وطبعها ونشرها فريق من "المقيمين" ولا يرى المقيم في ذلك المكان النموذجي سلاحا يهدده ، ولا قيادا ولا أغلالا "ولا زحمة ذات شكل مخصوص يشير به المفتش" ولا يلقى العروسة مطلقا (وهي خشبة مزججة بصورة المشقة يربط إليها المذنب عند عقابه بالجلد) ولا يرى وجوها طابسة ، ولا نفوسا قاسية ولا سلاسل ومفاتيح رهيبة ، ولا يلزم في أن يقضى حاجته الطبيعية كل صباح بمراى ومسمع من شركائه في الشقاء ، حتى يطلعوا على عورات بعضهم بعضا فنهدر كرامتهم وللقم أن يقرأ الصحف والكتب والجللات وأن يؤدي الامتحانات ، وعلى الإدارة أن تسعى له حتى يمن أو يوظف في عمل يليق به ، وأن توفر له من عمله ذخيرة من المال تقوم بنفقاته حتى يبدأ كسبه ، وأن تتولى بلجان المصلحين والمشفقين العناية به سنة واحدة بعد نروجه من السجن حتى لا يضيق ذرعا بمأضيه . وقد أضافوا إلى هذه الحيرات طريقة الافراج "بكلمة الشرف" ومؤداها أن تعد المقيم بشرفه أن يستقيم ، تغلنى المدة الباقية من سجنه وتتاح له فرصة الحياة من جديد ، وقد ظهر أن هذه الطريقة لا تنجيب إلا بمقدار ٢,٥ في المائة ويندر أن ندم عليها إدارة المكان .

٨ — ومعلوم أن سجون فرنسا عامة ولا سيما سجن الصحة خاصة من أشد السجنون في المعاملة ، وله سبور ارتفاعه عشرون مترا ، ولكن شدة قوانينه قبل سنة ١٨٩٥ لم تقل من الجرائم الآخذة في الازدياد ، وكذلك استقامت المصلحة في تنفيذ حكم الإعدام لم يدخل الرعب في قلوب القتلة ، فالجرائم في ازدياد ولكنها قفت في الولايات المتحدة ، وخفت وطاتها ودأت الإحصاءات على أنه كلما انتشرت الشفقة ، انصرفت النفوس عن الشر

الاجتهاد ، وكان في السجن الأمريكي الذي ذكرناه ٣٦٩٠ مجتهد لم يبق منهم مستعصيا على الاصلاح النهائي إلا ١٥٤٠ ومن ١٠٥٤٠ أفرج عن ٧٠١٠ بكلمة الشرف عاد منهم ٥٠٨ فأصبح ٢٥٧ وافر منهم ٣٣ وتوفي ٢٩ وقيل اني سمعون أخرى ١٣٧ ، أما في فرنسا فقد زادت جرائم قتل نوالدين - مع أن القانون يحتم أن يعدم قاتل والديه ويسير الى اقتصلة حافي القدمين وعلى صدره أو ظهره لوحة مكتوب عليها " هذا جزء من يعندي على والديه " - وزادت جرائم التسميم والجرائم الهوائية التي تحكم فيها المحاكم غالبا ببراءة .

ومعوم أن فرنسا تعاقب معظم الجناة في الجرائم الكبرى بأشنى في جريرة الشيطان ومستعمرة جويانا التي تبعد عن الوطن الأصلي بالبحر مسافة شهرين وفيها من البلاء والتهذيب ما لا يتخيله العقل ، وقد دوج الفرنسيون على حب الوطن فما أعظم بلائهم بالابعاد والتهذيب . وقتل الجرائم في الممالك التي اتبعت الديونة والرحمة (الولايات المتحدة وبنجيكا وانجلترا) حتى انجلترا . مدى أربعين عاما قتلت الجرائم الكبرى من ٢٥٨٩ إلى ٧٢٨ على الرغم من زيادة عدد السكان وازدياد مظاهر الحضارة ، وكان المبوط بالنسبة المئوية هكذا : من ١٣,٤ في المائة الى ٩,١ ثم ٦,٦ ثم ٣,٣ ثم ٢,٣ وكذلك التدبيرة في انحطاط عدد المدين (رأب السابق) ولا جدل في أنه يوجد بين الجناة في كل قطر من أقطار العالم فريق من المجرمين المفلطورين على الإجرام وهم حثالة الأمة على أنهم في نهاية الأمر ضحايا المجتمع الحديث ، يرجع إجرامهم إلى عاهات اجتماعية واقتصادية ووراثية ، وهم قلة لا يعتد بها ، ولا يجوز أن يصحح لأجهم بالكثرة الغالبة من المجرمين المرغمين على الإجرام بحكم الظروف والملايسات ، ولا بأس من اتباع طرق إصلاحية أخرى لعلاجهم أو تعويلهم إلى وسط جديد كالنقل إلى المستعمرات فإن تغيير البيئة والجو كفيلا بتعديل أخلاقهم . أما الجناة الذين اقترعوا بالمصادفة أو تحت قوة قاهرة فيتولاهم المجتمع بالرحمة ليمودوا أفرادا صالحين .

وحتما نقول إن إصلاح السجون خير من تعديل عقوبات . والتوسع في تطبيقه أو في ابتكار عقوبات جديدة لجرائم يقال إنها استجبت مع الحضارة ، لأن الخير واحد لا يتعدد وكذلك الشر واحد لا يتعدد ، وكل من يصلح السجون المصرية ويخرجها من عهد طويلات والقسوة يؤدي أجل خدمة للمجتمع وللأفراد ، ولمصلحة السجون نفسها تأتي يجب أن يقوم بذوها على الرحمة والاحسان لكون " مع قلها " للتأديب والإصلاح والتهذيب ، لا لتقاضيها وأصدادها .

محمد لطفي جمعة